المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01 et 02/02/2014

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المعارس في حق المرأة

التأكيد على ضرورة تبني مقاربات شمولية ومندمجة للحد من كافة أشكال العنف

أكدت المداخلات الافتتاحية لندوة دولية نظمت أول أمس بالرباط حول موضوع « الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب»، على ضرورة تبني مقاربات شمولية ومندمجة تساهم في الحد من كافة أشكال العنف في حق المرأة، وأكدت وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة حقاوي في كلمة تليت بالنيابة عنها، خلال هذاالملقاء الذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع ائتلاف ربيع الكرامة، أن نجاح العمل الوطني في مجال مناهضة العنف ضد النساء رهين بتوافق كل الإرادات الحكومية والسياسية والمجتمعية، وعملها بشكل مشترك على تكثيف الجهود لمحاربة العنف عبر العمل على تنسيق المسؤوليات ودعم التقائية المبادرات.

أوضحت الحقاوي ، في الكلمة التي تلتها فاطمة الزهراء باباحمد مستشارة الوزيرة، أن الرهان المطروح يهم الرفع من الوعي بحقوق المرأة ومركزية المساواة والإنصاف، مؤكدة على أن المقاربة القانونية لوحدها غير كافية إذ يتعين أيضا التركيز على التربية والتحسيس والتوعية، وذلك في إطار الشراكة بين الدولة وباقي المتدخلين، وعلى رأسهم منظمات المجتمع المدني، في سبيل تطوير آليات رصد الظاهرة وطنيا، وكذا المساهمة بشكل فعال في تحديد معايير مضبوطة لمسالك رعاية المرأة المعنفة ».

وذكرت بأن المغرب قطع أشواطا هامة في اتجاه ترسيخ المساواة ومحاربة العنف ضد المرأة، «غير أن الطريق مايزال بحاجة الى بذل المزيد من الجهد والتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين». واستعرضت كذلك مختلف محاور الرؤية الشمولية المندمجة للوزارة، والتي تشمل على الخصوص التخطيط الاستراتيجي المدمج للمساواة، واستثمار الأرضيات التقييمية المنجزة وتفعيل المقاربة الوقائية التربوية والتحسيسية، فضلا عن التأسيس المؤسساتي لبنيات أساسية في مكافحة التمييز والعنف ودعم الترسانة التشريعية، ودعم مراكز الاستماع لتعزيز التكفل بالنساء ضحايا العنف.

من جهته، أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن مبادرة تنظيم هذ اللقاء الدولي، تاتي في سياق نقاش مفتوح بمناسبة قيام وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإعداد مشروع قانون يتعلق بالعنف ضد النساء، وفي أفق إعداد المجلس لاقتراحات في الموضوع وفق مقاربة تشاركية، موضحا أن المجلس يسعى للمساهمة في جهود مراجعة النصوص القانونية التي تكرس العنف ضد النساء بالارتكاز على التزام المغرب بحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، واعتماد المساواة بين الجنسين.

واعتبر أن الوزارة قامت بإعداد مشروع القانون ضد العنف، في مواجهة استفحال ظاهرة العنف ضد النساء، واستجابة للمطالب الملحة للمجتمع المدني، وذلك «في ظرف يسجل فيه أن الإطار التشريعي الوطني مازال ينطوي على عدة أشكال من التمييز ولا يعكس روح ومقتضيات دستور 2011 ولا الالتزامات الدولية للمغرب «.

وأضاف أن اللقاء يشكل مناسبة لتدارس الموضوع وفق مقاربة تضع العنف في إطاره المتعدد الأبعاد وعلاقاته بالاستراتيجيات والسياسات العمومية، وذلك لملاءمتها نصا وروحا مع دستور 2011 مع الاستئناس بتجارب الدول في المجال، منوها بجهود الوزارة من أجل تكسير الصمت حول العنف ضد النساء، ومؤكدا استعداد المجلس الانخراط في جهود ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية في ضوء التزامات المغرب.

من جانبها، تطرقت منسقة تحالف ربيع الكرامة السيدة أسماء المهدي إلى الدور الذي يضطلع به الائتلاف، باعتباره قوة اقتراحية، في بلورة مذكرات تعكس الرؤية والمطالب الأساسية للجمعيات الحقوقية النسائية إزاء القانون الجنائي والنظام القضائي، وكذا مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف المبني على النوع، معتبرة أن النهوض بوضعية النساء يشكل أيضا ركنا أساسيا في سياق تفعيل مشروع مجتمع حداثي وديمقراطي باعتباره خيارا استراتيجيا للمغرب.

وأكدت على ضرورة تأهيل منظومة العدالة في مجال المساواة بين الجنسين، وحماية النساء من العنف المبني على النوع، مستعرضة إحصائيات الدراسة الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط حول انتشار العنف إزاء النساء والتي تشير إلى أن 8ر62 بالمائة من النساء تعرضن للعنف ، خلال التي سبقت الدراسة، 55 بالمائة منها حالات عنف منزلي.

وتناقش أشغال اللقاء، الذي يعرف على الخصوص مشاركة وزيرة الأسرة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين بدولة البنين إلى جانب خبراء مغاربة وأجانب، محاور تهم على الخصوص «واقع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الممارسة والقانون» و«التجارب الدولية في مجال مكافحة العنف على أساس النوع الاجتماعي: الوقاية والحماية» (اتفاقية مجلس أوروبا حول منع العنف ضد النساء وتجربة البنين في المجال) و«تعزيز مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المغرب: المشاريع والرؤى الموجودة»، (مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتقديم رؤية ومقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومذكرة تحالف ربيع الكرامة)، فضلا عن تنظيم مائدة مستديرة حول المشاريع والرؤى بمشاركة برلمانيات من مختلف الأطياف السياسية.

Conseil national des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض بالأمم المتحدة أهم خصوصيات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

31/2984

عن العقاب والتمييز : العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب
Impunité et discriminations : les violences fondées sur le genre

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الخميس بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، "ما يميز التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، مقارنة مع الممارسات المعتمدة في هذا المجال ببلدان أخرى".

وأكدت نعيمة بنواكريم، عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هيئة الانصاف والمصالحة التي تم إنشاؤها سنة 2004 كانت "تتويجا لمسلسل الاصلاحات الذي انخرطت فيه المملكة منذ بداية التسعينيات، قبل أن يتم تعزيزه مع بداية الألفية الثانية، والذي ركز على الإشكاليات المركزية من وجهة نظر حقوق الإنسان".

وجاءت مداخلة السيدة بنواكريم في إطار حفل تم تنظيمه بمناسبة إطلاق الدليل العملي لمسلسل الانتقال السياسي والعدالة والحقيقة والمصالحة بالفضاء الفرنكوفوني في الفضاء الفرنكوفوني، بمبادرة من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبتعاون مع البعثة الدائمة للمغرب في الأمم المتحدة، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية.

وأوضحت أن التجربة المغربية عكس ما وقع في دول أخرى، "لم تكن تهدف إلى إرساء السلم بالنظر إلى أن المغرب لم يكن في حالة حرب، كما أنها لم تكن عملية تروم إعادة بناء هياكل الدولة، لأن البلاد كانت قد انخرطت بالفعل في مسلسل للإصلاحات التدريجية".

وأضافت أن "المغرب كان قد قطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والممارسات غير الديمقراطية"، مؤكدة أن هذه العملية قد أدت بالفعل إلى "المصالحة السياسية والاجتماعية والثقافية".

وأشارت إلى أن مسلسل المصالحة كان نتيجة "توافق بين إرادات صناع القرار والفاعلين بالمجتمع المدني وضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان".

وأبرزت عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ما "يميز" مسلسل الإنصاف والمصالحة بالمغرب هو "الإدماج التدريجي لمقاربة النوع في أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة طيلة فترة عملها"، موضحة أن "إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة تم في سياق سياسي اتسم باحتلال قضية حقوق المرأة مكانة مركزية في الخيارات الاستراتيجية للمغرب منذ عام 1999".

وبالنسبة للسيدة بنواكريم، فإن "الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من التجربة المغربية تتمثل في أنه لا يمكن الحديث عن مسلسل للعدالة الانتقالية دون تطهير المناخ السياسي، وتحقيق توافق بين الفاعلين في الحقل السياسي والمجتمع المدني، والضحايا".

حضر هذا الحفل، الذي ترأسه الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، محمد لوليشكي، بصفته رئيسا لمجموعة السفراء الفرنكوفونيين، ممثلون عن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ومسؤولون سامون بالأمم المتحدة، من بينهم على الخصوص نائب الأمين العام للأمم المتحدة، أداما ديانغ، والسفير فيليب سافادوغو، الملاحظ الدائم للمنظمة الدولية للفرنكوفونية لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مؤتمرا دوليا حول موضوع "السياسات الجنائية الحديثة آثارها وانعكاساتها على النظم الإصلاحية في العالم العربي: العقوبات البديلة وبرامج الرعاية اللاحقة"، وذلك يومي 4 و5 فبراير الحالي بمدينة مراكش.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى تطوير النظم الجنائية بالبلدان العربية، وذلك من خلال تغيير بعض المقتضيات الجنائية التي لا تتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان ومع شروط وقواعد المحاكمة العادلة.

وسيشهد اللقاء مشاركة نحو عشرين من الخبراء الدوليين من مختلف البلدان (المغرب، والجزائر، وتونس، والجزائر، والأردن، وبلجيكا والولايات المتحدة الأميركية).

10213

Conseil national des droits de l'Homme

Un Subsaharien traduit devant le Tribunal militaire de Rabat

Les ONG appellent à un sit-in lundi prochain pour dénoncer l'entame du procès

Le procès de Mamadou Diarra qui s'ouvre lundi prochain, s'annonce tendu. Une dizaine d'ONG appellent à un sit-in devant le tribunal militaire pour réclamer sa liberté provisoire immédiate et un procès équitable en sa faveur.

Mamadou, migrant irrégulier, âgé de 18 ans, est accusé d'avoir lancé une pierre qui aurait blessé mortellement un militaire le 10 juillet 2012, lors d'une opération policière visant à bloquer une tentative de passage groupée du grillage de Mellilia par des migrants.

Le jeune homme croupit depuis un an et demi à la prison de Salé, alors qu'il n'a été entendu qu'une seule fois au début d'une enquête bouclée depuis plusieurs mois avant d'être renvoyé devant le Tribunal militaire où son procès doit s'ouvrir lundi prochain.

Un renvoi jugé par les associations protestataires comme contradictoire avec le droit international et constituant une violation de l'article 10 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme qui stipule que : «Toute personne a droit, en pleine égalité, à ce que sa cause soit entendue équitablement et publiquement par un tribunal indépendant et impartial, qui décidera, soit de ses droits et obligations, soit du bien-fondé de toute accusation en matière pénale dirigée contre elle ».

Ce jugement constitue aussi une violation de l'article 14 du Pacte international relatif aux droits civiques et politiques qui souligne que : «Tous sont égaux devant les tribunaux et les cours de justice. Toute personne a droit à ce que sa cause soit entendue équitablement et publiquement par un tribunal compétent, indépendant et impartial». Un procès qui porte atteinte également aux dispositions de la nouvelle Constitution dont l'article 127 précise que : «Les juridictions ordinaires ou spécialisées sont créées par la loi. Il ne peut être créé de juridiction d'exception ». En effet, le Tribunal militaire obéit à une juridiction spécifique qui ne figure pas dans l'organigramme juridique national. Ses verdicts sont sans appel et les victimes ne peuvent pas demander de se constituer partie civile.

Hassan Bentaleb

Suite page 3

Suite de la première page

Les ONG posent donc la question de la légitimité de ce procès alors que le prévenu n'est ni militaire ni accusé d'avoir commis une infraction qualifiée d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat.

Elles remettent en cause ainsi l'article 3 du Dahir n°1-56-270 formant Code de justice militaire qui donne compétence à la juridiction militaire de juger « toutes personnes, quelle que soit leur qualité, auteurs d'un fait, qualifié de crime, commis au préjudice de membres des Forces Armées Royales et assimilées ».

Une remise en cause qui ressuscite le débat sur la réforme de la justice militaire qui tarde à pointer le bout du nez. En effet, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a préconisé, le 2 mars 2013, de supprimer la possibilité de poursuivre des civils devant une juridiction militaire, afin d'harmoniser la législation nationale avec la nouvelle Constitution adoptée en 2011 et les engagements internationaux du Royaume.

Le CNDH a également estimé que le Tribunal militaire ne devrait connaître, en temps de paix, que des infractions relevant de la discipline militaire, ou impliquant un militaire en matière d'atteinte à la sûreté de l'Etat ou de terrorisme. Pour toutes les autres affaires, les militaires deviendraient, à l'instar de leurs concitoyens civils, justiciables des juridictions ordinaires.

A ce propos, les ONG protestataires appellent à une suspension de la loi en vigueur en attendant la réforme de la justice militaire, conformément à la recommandation susmentionnée et affirment la nécessité de mettre fin au jugement des civils devant des tribunaux militaires d'autant que le cas de Mamadou n'est pas isolé comme en témoigne l'affaire de Mbarek Daoudi d'Assa et de ses deux fils qui ont été traduits devant le Tribunal militaire pour détention de cartouches et d'un fusil de chasse.

Hassan Bentaleb

Séminaire international sur le thème: «Impunité et discriminations : Les violences fondées sur le genre au Maroc »

Un « Printemps de la dignité » contre l'impunité et les discriminations

ALORS que depuis novembre 2013 aucune information n'a été divulguée se rapportant au projet de loi sur la violence faite aux femmes, élaboré par le ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du développement social, ni de la commission qui s'est constituée à cette éthique, le Conseil National des Droits de l'Homme en partenariat avec la coalition « Printemps de la dignité » ont décidé de poursuivre le combat et de se concerter sur cette problématique d'ordre socio-économique. Surtout après que, ce projet de loi du ministère, a accusé un refus catégorique de la part d'une société civile très impliquée depuis longtemps sur le dossier. Le conseil de gouvernement qui s'est tenu le 07 novembre dernier pour décider de ce projet avait décidé la poursuite de l'étude du projet de loi et la formation d'une commission présidée par le chef du gouvernement pour réviser le texte et le soumettre à l'approbation lors d'une prochaine réunion du gouvernement.

La société civile n'a pas manqué de formuler quelques réserves sur le projet de loi 103-13 élaboré par le ministère : mise à l'écart et exclusion de la société civile qui milite sur la question de violence depuis plusieurs années, l'approche est également stigmatisée, mais aussi l'insertion de l'enfant dans un projet spécifique sensé être aux femmes, l'absence d'une vision globale et claire en matière de protection, de prévention et de prise en charge...etc.

La rencontre du jeudi 30 janvier a connu la concertation des acteurs associatifs des 23 associations, membres de la coalition « Printemps de la dignité », des associations des droits de l'Homme, du CNDH, de parlementaires, d'institutions nationales et internationales et des partis politiques.

L'objectif était d'éclairer et de soutenir le processus actuel relatif à l'élaboration et à l'adoption d'une loi relative à la lutte contre les violences à l'égard des femmes, conformément aux définitions et normes internationales que le Maroc s'est engagé à respecter et à la constitutionnelle actuelle qui prône l'égalité et l'équité.

La journée optimise une lecture globale du projet de loi, une analyse de la violence à l'encontre des femmes telle que abordée dans le cadre juridique national, d'en déceler les lacunes et les limites en termes de sanction, de protection et de prévention des violences fondées sur le genre. Mais surtout, de s'imbiber d'expériences et de leçons tirées des mobilisations, au niveau international, en matière de lutte contre l'impunité des auteurs de violences perpétrées contre les femmes et les filles.

Le volet impunité et discriminations est un créneau qui a longtemps préoccupé les citoyens et les ONG et l'angle égalitaire et de genre a toujours été interpelé pour concrétiser une société démocratique fondée sur le respect les uns des autres, l'équité et assurer la dignité de tous.

Trois axes d'intervention ont fait l'objet des débats : « L'état des lieux des violences fondées sur le genre dans la pratique et dans la législation , « Les expériences internationales en matière de la lutte contre les violences fondées sur le genre : Prévention et protection » et enfin « Le renforcement de la lutte contre les violences fondées sur le genre au Maroc : Projets et visions en présence ». Une table ronde a réuni, par la suite des parlementaires de différents courants politiques.

La journée d'étude s'est basée sur les différentes statistiques, ceux du Haut Commissariat au Plan, du Conseil économique et social, des différentes associations féminines et des centres d'écoute, lesquelles reflètent la profondeur de la problématique de la violence, qu'elle soit physique, psychologique, sexuelle ou l'atteinte aux libertés individuelles, mais aussi ses répercussions négatives aussi bien sur la société que sur l'indice de développement du Maroc qu'elle tire vers le bas. La violence entrave le développement.

La conseillère au ministère a relevé les stratégies, réformes et acquis des femmes au Maroc, et l'appui du ministère de 69 projets, au profit des centres d'écoute et en matière de sensibilisation, mettant en exergue, que, à défaut d'impunité et de discriminations, les indicateurs de la violence sont en hausse.

Elle a relevé par ailleurs la légitimité de ces revendications insistant sur le fait que la culture de la discrimination est liée aux mentalités, d'où la nécessité de la sensibilisation. L'arsenal juridique est jusqu'à présent inapte face à l'impunité, dit-elle, les défis à relever sont grands, sollicitant une synergie de la part du gouvernement, des responsables politiques et syndicaux et de la société civile.

La représentante de l'ONU Mme Rashida Manjoo, Rapporteuse Spéciale chargée de la question de la violence contre les femmes, a mis en relief les étapes importantes, les dates décisives en matière de violence, les différentes déclarations et conventions internationales, de Nairobi à Vienne, soulignant que le phénomène de la violence envers la femme reste un fléau des plus répandus dans le monde.

Pour le Secrétaire général du Conseil National des Droits de l'Homme, Me Sebbar, le CNDH est prêt à collaborer avec toute initiative, conformément aux droits de l'Homme, à la contribution pour la dignité des citoyennes et citoyens et pour un Etat de droit.

Le Conseil ambitionne de contribuer aux efforts de la révision des textes juridiques concernant la violence envers la femme s'inspirant de l'engagement du Royaume en faveur de la protection et de la consolidation des systèmes des droits de l'Homme et du droit international humanitaire, et la promotion de l'égalité des genres. Il a tenu à preciser que le projet de loi élaboré par le ministère intervient pour faire face à la propagation du fléau de la violence envers les femmes, au moment où «le cadre législatif national continuait à consacrer plusieurs formes de discrimination, ne reflétant ni l'esprit et dispositions de la Constitution 2011 ni les engagements du Maroc». Dans ce cadre, Me Sebbar a fait part de la volonté du CNDH à adhérer aux efforts d'adaptation des législations nationales aux normes mondiales en la matière.

La représentante de la coalition a évoqué le volet judiciaire de la question, lequel a besoin d'une mise à niveau, assurant que la lenteur des chantiers des réformes risquent de rater un rendez vous incontournable, en agissant de la sorte.

Rappelons enfin que les statistiques du HCP font état de 62,8% des femmes qui ont été victime d'un acte de violence, cette forte prévalence est souvent passée sous silence, d'où la nécessité de la reforme du code pénal et de la procédure du code pénal.

Bouteina BENNANI